5

تحسين شروط الإنتاجية

ينبثق مفهوم الإنتاجية من جذور التنمية في البلدان الناشئة، ويؤدي عادة الى زيادة الطلب على العمل، ويؤثر مباشرة على مستوى المعيشة. لا يختلف الوضع في البلدان المتقدمة، ولكن يحقق فيها الوعي أكثر انصافاً في توزيع المداخيل. وتعود إنتاجية الموارد البشرية الى ثقافتهم وتدريبهم وخبرتهم[1]، وعدد الساعات التي يخصصونها لعملهم، وحسن الإدارة التي تحيط بهم، ناهيك عن دوافعهم الإجتماعية وسلوكهم المهني. وتزداد طاقات الموارد البشرية بالإنتاج بقدر ما تجيد استخدام الوسائل الفنية والمعلوماتية المتطورة. وترتفع إنتاجية المؤسسة بقدر ما تستخدم كفاءات عالية ومعدات متطورة وتطبق تنظيما فعالا. ولكن يصعب الربط بين إنتاجية المؤسسة والمستوى العام لإنتاجية البلاد؛ كما نرى انه ليس بالشيء السهل معرفة الاسباب التفصيلية لتحسن او تراجع الإنتاجية الشاملة. هل تأتي الطاقة الإنتاجية لبلد ما من مجموع الطاقات الإنتاجية المتوافرة لدى المؤسسات والافراد؟ يذكر مأيكل بورتر في كتابه «هل لايزال اليابان قادرا على المنافسة؟»[2] ان بعض المناطق الريفية في اليابان لا تزال تفتقر الى التيار الكهربائي؛ ويولد عامل الطاقة التي يحتاجها لتحريك الآلة، بالقدمين، بفضل جهاز مشابه لدواسات دراجة. لا شك بأن إنتاجية هذا العامل متدنية جدا ومن الصعب ان تسمح له المنافسة في السوق الحرة؛ ولكن يوفر الإنتاج الذي يقوم به هذا العامل جزءا من المساعدة التي تضطر الدولة الى انفاقها لو كان هذا الاخير عاطلا عن العمل. تشكل هذه الحالة وجها من اوجه الإنتاجية التي تحققها البلاد، وتشير الى كيفية تأمين مستوى الرفاهية التي يتوق اليها مجتمع باقل كلفة ممكنة.

---

(1) يعتبر Gary S. Becker في كتابه **الراسمال البشري** أن الثقافة والتدريب والخبرة هي استثمار بالراسمال الفكري متمماً للاستثمارات المادية وغير المادية المنتجة.

(2) Michael Porter, *Can Japan Compete*?.

يوجد في لبنان، وفي العديد من دول العالم، شركات تعرف نجاحا باهرا ومؤسسات زراعية وصناعية، خاصة في الاطراف، لا تزال تعمل بإنتاجية متدنية جدا وتنهار الواحدة تلوى الاخرى اذا لم تعيرها الدولة اهتماما خاصا، حارمة الناتج المحلي من مساهمتها، وقد تنمي خزان البطالة وتسرع الهجرة. هذه هي احدى نقاط ضعف اقتصاد السوق، لذلك تدعم الدول المتقدمة مستوى المعيشة للفئات ذات الدخل المتواضع، بسياسة إجتماعية تؤمن الطب المجاني للجميع والتعليم الرسمي على عاتق الدولة وتعوض عن البطالة، وتقوم ببرامج تدريب لتكييف خبرات وكفاءات العاطلين عن العمل مع الفرص المتوافرة. وتتجاهل بعض الدول، وخاصة النامية من بينها، موجباتها الإجتماعية معتبرة انها تفوق طاقتها الإقتصادية. يؤدي ذلك الى خسارة الموارد البشرية وهدر المبالغ التي ضحت بها البلاد من اجل تربيتهم وتـدريبهم، وتزداد نسبة الفقر والتهميش في المجتمع، وتتسع الشريحة المنفتحة للافكار الهدامة كلما اتسعت الهوة بين الميسورين والمحرومين. وهكذا تتفاعل الإنتاجية مع ثُلاثية، اقتصادية إجتماعية وامنية، لا داعي لتحليلها هنا، الا اننا نود تسليط الضوء على الرابط بينها.

الإنتاجية في خلق وتوزيع الثروات

حاول بعض الباحثين جعل الإقتصاد علما دقيقا كالفيزياء، واستعملوا الادوات الرياضية بشكل مفرط، وحققوا تقدما بارزا في مجالات محددة؛ لكنه يبقى من المستحيل صياغة الواقع الإقتصادي في حدود ضيقة وتصور المستقبل من خلال نموذج رياضي. لا يزال الإقتصاد، وسوف يبقى، جزءا لا يتجزأ من علم الانسان والمجتمع. ويؤمن العالم اليوم بشبه اجماع باقتصاد السوق، بعد ان مارست الأكثرية الإقتصاد الموجه الذي يفترض منه ضمان المساواة بين كافة المواطنين بفضل الانظمة الاشتراكية. ولكن اضمحلت فيها الإنتاجية، واتسعت الفجوة بين مستوى معيشة المواطنين فيها وهؤلاء في دول الإقتصاد الحر، ولن تؤمن المساواة في الداخل، وانهارت بسبب فشلها الإقتصادي. وبعد تدمير الستار الحديدي، اتخذ الإقتصاد الحر مسارا جديدا. وجعل ابتعاد شبح الخطر الشيوعي أكثرية الدول تتراجع عن سياسات الإنتاج لصالح اقتصاد الريع دون الاكتراث بما ينتج عن ذلك من بطالة بحكم العرض المتزايد. فاتسعت الهوة بين دخل الطبقة الميسورة والطبقة العاملة، وبين الدول المتقدمة والدول النامية.

منذ فترة وجيزة نشر صندوق النقد الدولي دراسة مفادها أن «توسع رقعة عدم المساواة، هي سمة من سمات اقتصاداتنا في العقدين الاخيرين، وباتت عقبة في سبيل نمو أكثر ديناميكية، لأنها ادت الى اقل عدالة وتوازن في المداخيل[3]». ولكن ما هو معيار العدالة في التوزيع، اذا سلمنا جدلا بأن السوق لا يحقق العدالة، وان المنافسة الفضلى لا تتحقق تلقائيا في الأسواق؟ يسهل التصور ان العدد المتزايد للعاطلين عن العمل و/ او المهاجرين لاسباب اقتصادية، ينعكس سلبا على إجمالي الناتج المحلي ويؤدي الى تباطؤ النمو. فإذ بنا امام معادلة مزدوجة:

– يتراجع النمو عندما تتقلص مروحة المداخيل كثيرا، ولم يعد المرء يستفد من نشاطه ورأسماله، كما كان الحال في الدول الشيوعية؛

– كما يتراجع النمو عندما تتسع الفجوة بين المداخيل، وفقا لاستنتاجات الدراسة المذكورة آنفا، والعديد من التقارير والدراسات المشابهة. لذلك نرى من المنطق ان نتكلم عن «فعالية التوزيع» بدلا من «عدالة التوزيع»، والتعريف عنها كطريقة توزيع المداخيل التي تؤمن أعلى نسبة من النمو. وتتحقق العدالة عبر النظام الذي يعطي لأصحاب الدخل المحدود الدخل المطلق الأعلى. وهكذا تكون «فعالية التوزيع» احدى عناصر «الإنتاجية».

إجمالي الناتج المحلي وتطور النمو

كان علينا ان نستعين بفرضية «نسبة التوزيع الأكثر فعالية» وتحديد مضمونها، وتأثيرها على الإنتاجية، وبالتالي على دورها في التسبب بالازمات كما بالنهوض الإقتصادي. ومن المنطق ان تختلف تلك النسبة مع تعدد المجتمعات، وان تدور حول نقطة توازن يحددها النظام الإقتصادي الاجتماعي الشامل للبلد. وقد جعل انفتاح الدول على بعضها، وانتشار الوسائل المرئية والمسموعة، حصول تقاربا طبيعيا بين المجتمعات الراقية، وتشابها بعادات الإستهلاك، وتفاعلا في سياسات الحمأية الإجتماعية، الأمر الذي يوحي ان «فعالية التوزيع» باتت أكثر تعادلا بين المجتمعات مما كانت عليه في العقود الماضية. واذ حصل في تلك الفترة، أي منذ مطلع التسعينات، تبأين مطرد بالمداخيل في الدول القاطرة للاقتصاد العالمي، الا يمكن ان يكون ذلك من اهم أسباب الأزمة الإقتصادية العالمية؟

(3) J. D. Ostry, A. Berg, C. G. Tsangarides: "*Redistribution, Inequality and Growth*"; IMF.

تطور الناتج المحلي، الإستثمار، فرص العمل

هبط النمو فجأة في لبنان، عام 2011، اثر الحظر الذي قررته دول الخليج عند تردي الأوضاع الأمنية في البلاد. واستمر منخفضا للسنوات الأربع الأخيرة المتتالية؛ ورافقه خسائر كبيرة ادت الى اقفال مؤسسات عديدة في مجال السياحة. كما تأثر القطاع التجاري خاصة في مجال تجارة المفرق. وكان الفارق بينهما ان المؤسسات السياحية (فنادق، مطاعم، مقاهي) هي كثيفة الاستخدام، ولا تتحمل الأعباء الإدارية اذا ما طالت الأزمة أكثر من اسابيع معدودة؛ وقد عانت المؤسسات التجارية إنخفاضا مماثلا، انعكس بالطبع على ربحيتها، الا انها تتكبد مصاريف ادارية اقل بكثير، الأمر الذي يسمح لها الانتظار وقتا أطول.

وتراجعت الإنتاجية على مستوى المؤسسة من جراء تراجع الطلب، وعبر عن ذلك الإقتصاد الكلي، وظهر ضعف في التكوين الإقتصادي المبني على حجم السياحة وتأثرها بالأوضاع الأمنية. ولم يؤثر الطلب المستجد، الناتج عن النازحين السوريين، على النشاط العام في السنوات الأخيرة.

الجدول 1: إجمالي الناتج المحلي

	2014*	2013*	2012*	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
بالأسعار الجارية ل.ل.	67558	65772	64800	60419	57300	52974	43465	37050	32859	32089	31593
بالأسعار الجارية د.أ	44.8	43.6	43	40.1	38	35.1	82.8	24.6	21.8	21.3	21
بالأسعار الثابتة ل.ل 2010	61707	60685	59663	58436	57300	53075	48117	44093	40323	39705	38649
بالأسعار الثابتة 2010 د.أ	40.9	40.3	39.6	38.8	38	35.2	31.9	29.2	26.7	206.3	25.6
النمو الحقيقي %	1.5	1.5	2.5	2	8	10.3	9.1	9.4	1.6	2.7	
نسبة التضخم %	4	2.7	4.6	3.4	0.2	10.5	7.5	3.1	0.8	-1.1	
عامل الأنكماش الضمني	**109**	**108**	**108**	**103**	**100**	**100**	**90**	**84**	**81**	**81**	**82**

محتسب استناداً الى بيان الإدارة المركزية للاحصاء.

وتسبب التراجع في الإنتاجية بتراجع مطرد في حركة التصدير بلغ مجموعه 28% للسنتين الاخيرتين؛ كما أدى تراجع النشاط الإقتصادي والمنافسة السورية الى تراجع فعلي في الرواتب والأجور، ولولا ذلك لازداد تقهقر حركة الصادرات وعجز الموازنة.

وبالطبع، أدى ذلك الى الإبتعاد أكثر فأكثر عن الإستثمار في قطاع الإنتاج واستمرت التحويلات نحو الإستثمار في العقار ومراكز المال، وإن بوتيرة اخف؛ الأمر الذي لا يبشر بتحسن في الإنتاجية وإستقرار في العمالة.

الجدول 2: الصادرات

	2014	2013	2012	2011	2010
إجمالي الصادرات (د. أ.)	3,313	3,936	4,483	4,265	4,253
التغير السنوي	-15.83%	-12.20%	5.11%	0.28%	

محتسب من الاحصاءات الجمركية.

النمو دون الإنماء

برزت في السنوات الأخيرة هشاشة الحالة الإقتصادية في لبنان نتيجة الأرقام الهزيلة التي سجلها النمو، وادت الى صراعات إجتماعية لم تصل الى حل بعد، ومن الصعب ان تجد حلولا مرضية، وكان أبرزها المطالبة بتعديل سلسلة الرتب والرواتب في الإدارة بشكل جذري. واعتبر المحللون أن هذا المطلب يهدد إستقرار النقد وينعكس سلبا على مستوى المعيشة وعلى وتيرة النمو المنعدمة اصلا، نظرا لحجم الدولة في الإقتصاد اللبناني، في الوقت الذي يعتبر أن اجراء القطاع العام لم يستفيدوا قطعا من النمو الذي تحقق منذ عشرين عاما.

كما لم يُتَرجم النمو المرتفع في السنوات السابقة إلى تحسن ملموس في مستويات المعيشة، ولا في مجالات التعليم الرسمي او المستشفيات العامة، أي في الخدمات التي تشكل الهاجس الاول للمواطنين. كما نرى، عبر الفترات المتتالية للحياة الوطنية، تبأينا واضحا بين النمو الإقتصادي والإنماء الشامل. وباتت الستينات الفترة الوحيدة في الحياة الوطنية التي عرفت جهداً حثيثا في سبيل الإنماء المتوازن، مع الخطة التي وضعها الاب لوبريه[4] بناء لطلب حكومة الرئيس فؤاد

(4) Louis Joseph Lebret : *Besoin et nécessité du Développement au Liban*; Mission IRFED, 1964

شهاب، التي اوجدت المؤسسات الإدارية والإجتماعية التي لا تزال تعمل حتى الآن، ولكن بفعالية متفاوتة.

وتوقف كل جهد إنمائي أثناء الحوادث، وبالعكس عانت المناطق من العزل، والتراجع الإقتصادي، وتدمير المنشآت العامة والخاصة، وحرمت من عناية الإدارة المركزية، وفقدت معظم مقومات الدولة. وتميزت الفترة التي أعقبت الأحداث بمشروع كبير «إعادة إعمار لبنان». وتم ذلك 80 بالمئة بتمويل محلي و/ او بدين أجنبي وقع في ما بعد على عاتق الخزينة. واعتاد المغفور له الرئيس رفيق الحريري ان يقول، عندما كان البعض يلفته الى سوء الإدارة والسرقات: «ما العمل؟ هل نوقف حركة الإعمار؟ على الأقل، نكون قد أعدنا إعمار البلد». وهذه كانت بالفعل النتيجة الإيجابية، وبات التأثير على حركة الإنماء محدودا، ولم تتحسن إنتاجية الإستثمارات أو القوى العاملة.

تَتَطور الإنتاجية بشكل رئيسي بفضل تحسين الإجراءات الإدارية وابتكار الوسائل الأكثر فعالية لتحسين النوعية وتخفيض الأكلاف؛ وتؤثر على المرافق الإقتصادية كافة؛ ويتحقق التأثير الأهم في القطاع الصناعي. ونجد في الأدبيات الإقتصادية المحلية ان الحكومات المتتالية في لبنان منذ الإستقلال لم ترغب في تشجيع الصناعة خوفاً من توسع حزام الفقر حول المدن وتكوين نقابات قوية صاحبة نزعة شيوعية. والحقيقة أننا لم نر أي إثبات على هذا التوجه، ومن الطبيعي أن ينطبق على بعض السياسيين، ولكن لم يكن ذلك موقف الأكثرية حتى يتسبب بغياب الصناعة.

لقد تمتع لبنان منذ الاستقلال بمناخ حرية سياسية وليبرالية اقتصادية فريداً في الشرق الاوسط، استقطب الرساميل والكفاءات من فلسطين والعراق ومصر وسوريا وغيرها، على دفعات متتالية، رفع خلالها حكماً الطلب الكلي والإنتاج والرواتب والأجور واسعار العقارات ومستوى المعيشة. فكانت نتيجة ذلك ان تعاظم الإستيراد وتقلص الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي لصالح الخدمات، خاصة تلك المرتبطة بالسياحة والنشاط العقاري والقطاع المالي.

وصح التعبير الذي قال إن «الحرية والليبرالية هما نفط لبنان»؛ لأن لبنان عانى من الداء الهولاندي[5] جراء توافد الرساميل والإستثمارات في تلك الحقبة من الزمن، تماما كالدول التي

(5) Dutch disease.

استفاقت على استخراج كميات من النفط أدت إلى تحسين القدرة الشرائية للنقد، والدخل الحقيقي للعائلات، كما أدت إلى تعزيز الطلب والإستيراد، وحدت من التصدير والإنتاج، وتسببت بإرتفاع مطرد للبطالة.

النموذج السوفياتي

يذكر بول كروغمان في كتابه «عودة الإنهيارات الإقتصادية»[6] في حديثه عن الإتحاد السوفياتي: «لقد ارتفع الإنتاج بشكل ملحوظ في الخمسينات ومطلع الستينات دون تحسن يذكر في الإنتاجية. وسجل إجمالي الناتج المحلي إرتفاعا كبيراً بفضل تعبئة هائلة من العمالة والإستثمارات؛ في الوقت الذي كانت تتقدم فيه الإنتاجية الشاملة بكثير من البطء. وكان ذلك ينبئ عن توقف النمو حكما في المستقبل القريب». ويخلص كروغمان إلى الإستنتاج: «لقد بات ضعف الإنتاجية الشاملة آنذاك، ورغم النمو الكبير، الإنذار المبكر للمشاكل التي سوف يواجهها الإتحاد السوفياتي».

كان الإتحاد السوفياتي في تلك الفترة، ليس فقط الدولة التي تنافس الولايات المتحدة على القدرة النووية، فحسب، بل تفوقت عليها بالسباق في الفضاء وأطلقت المركبة الفضائية الاولى «سبوتنيك». لكنها خسرت المعركة إقتصاديا لعدم كفاءتها بوضع السلع الإستهلاكية التي كان يراها او يسمع عنها من الغرب، بتصرف شعبها. يشكل ذلك البعد الإضافي للإنتاجية، وهو التكيف مع مواصفات الطلب كما تحددها الأسواق. وانهار، تجاه هذا الواقع، بناء عقائدي إستمر سبعين عاما وكاد يجتاح العالم.

القدرة الشرائية

لا تعبر القدرة الشرائية للنقد حكما عن تطور الإنتاجية في البلاد، اذ يجوز ان تساهم عوامل عديدة بإستقرار، وحتى بتحسين، القدرة الشرائية للوحدة النقدية؛ وقد رأينا من بينها «الداء الهولاندي»، وهو النعت الذي اختارته مجلة الأيكونوميست في نهأية الخمسينات لوصف الحالة التي آلى اليها الإقتصاد الهولاندي إثر تدفق النفط في البلاد، والذي ينطبق على الحالات التي تسببها العائدات غير المبررة بالنشاط الإقتصادي؛ ومنها التحويلات الخارجية الإيجابية؛

(6) Paul Krugman: *The Return of Depression Economics*; Penguin, 2000.

والانفتاح على أسواق عملاقة لأسباب سياسية، كالمثل التأيواني ومدينة هونغ كونغ؛ او اعتماد السياسة النقدية على هوامش واسعة، في سياسة التسليف، تحد النشاط الإنتاجي.

بالمقابل، يؤثر تطور الإنتاجية في البلاد على القدرة الشرائية للنقد. يثبت نموذج «موندل فليمنغ[7]» أنه عندما يحدث تفاوتاً بالانتاجية بين دولتين تتعامل بكثافة في ما بينها (او بين مجموعة دول)، على الدولة الاقل إنتاجية أن تحد من إرتفاع الرواتب والأجور عندها، وإلا يتدهور فيها النقد.

تساهم الإنتاجية، كل شيء على حاله، بدعم سعر الصرف؛ كما يحرم تراجع الإنتاجية النقد الوطني من اهم عوامل إستقراره. عندئذ تُحكم الإدارة ضبط الكتلة النقدية، وترفع فوائد التسليفات، فتتراجع الإستثمارات في قطاع الإنتاج، وتضمحل فرص العمل.

الإنتاجية والتجارة الخارجية

يؤمن الإقتصاد، عبر الإستيراد، تحسين شروط الحصول على عوامل الإنتاج من مواد أولية، ومواد مساعدة وسلع وسيطة وجاهزة، وسائر الخدمات التي يحتاجها في عمليات الإنتاج والإستهلاك. كما يؤدي، عبر التصدير، الى تأمين الامكانات اللازمة لتمويل عملية الإستيراد، وتأمين فرص العمل الكافية في البلاد. ويعبر «ميزان تداول السلع والخدمات» عن هذا النشاط، ويشكل جزءاً من الميزان الجاري، حيث يستثني تحاويل اللبنانيين لعائلاتهم كونها ناشئة في الخارج.

يشجع البنك الدولي، من أجل إستقرار الإقتصاد العالمي، كافة الدول على العمل لتعادل ميزان التجارة الخارجية (سلع وخدمات). ويحقق هذا التعادل، عندما يحصل، أعلى نسبة من الإنتاجية ناجمة عن التجارة الخارجية، بفضل الإستثمارات التي يستحدثها وفرص العمل التي يخلقها لقطاعات الإنتاج. فما هي الإجراءات التي يمكن إتخاذها للحد من خلل ميزان التجارة الخارجية؟ علما أن تحاويل اللبنانيين من الخارج تدعم الإستهلاك الأسري، ولا تفرق بين السلع والخدمات المستوردة والمصنوعة محليا؛ كما أن الودائع الاجنبية لم توظف في قطاع الإنتاج حتى تساهم بخلق فرص عمل إلا بنسبة ضئيلة جدا.

(7) Mundell Flemming Model.

عندما تخطت التحويلات إلى سويسرا طاقة الإقتصاد بالإستثمار، فرضت المصارف السويسرية على المودعين فائدة سلبية. رغم ذلك لم يبتعد المودعون عن السوق المالي السويسري، لتوافر فيه مزايا أهم من الفائدة التي يتقاضونها في أسواق مالية بديلة. يستقطب السوق المالي اللبناني المودعين لعدة مزأيا غير الفائدة، ولن يبتعد عنه المودعون إذا تدنت نسبيا، بل سوف يتحسن التصنيف، علما أن مستوى الفوائد المدينة المعمول بها حددته المنافسة بين المصارف المحلية أكثر من المراكز العالمية. وقد يساهم بعض التخفيف بمستوى الفوائد بتحسين الإنتاج الوطني وزيادة الصادرات والإستثمار في قطاع الإنتاج.

الإنتاجية وسوق العمل

يجيد لبنان التدريب المهني، والبرهان على ذلك فرص العمل التي يملأها طلاب المعاهد اللبنانية في الخليج. بالطبع يمكن تحسين هذا القطاع ولكن من الصعب أن يستفيد منه الإقتصاد اللبناني قبل ان يزداد الإستثمار بقطاع الإنتاج بشكل ملحوظ. ولن يحصل ذلك قبل إعادة الربحية الى عامة مؤسسات القطاع الخاص القادرة على التوظيف. وهذا يتطلب مجموعة إجراءات تطور مناخ الإستثمار (راجع الفصل الرابع). والملفت بهذا الصدد، هو ان تستمر الإجراءات بمستوى أقلها فعالية؛ وتشكل بعض الحالات عنق الزجاجة في تطوير بيئة الاعمال وتعطل كافة الجهود. لعب هذا الدور، تارة الوضع الأمني، وطورا إرتفاع الفوائد او تقهقر الطاقة الكهربائية.

لا تكمن المشكلة في لبنان بالإنتاجية الفردية، حيث تتوافر الكفاءات في مختلف الحقول، بل على مستوى القوى العاملة ككل. فهي تعد الآن قرابة مليون ومئتا الف شخص، يقدر من بينهم عشرون بالمئة عاطلون عن العمل، وبالتالي تنحصر القوى العاملة فعلا بأقل من مليون نسمة بما فيهم 235 ألفاً على عاتق الدولة والبلديات. وبالتالي لا يتخطى العاملون في القطاع الخاص، وفي كافة المهن، 750 الف شخص.

البطالة

يتأثر حجم القوى العاملة بنسبة عمل النساء والشباب، ولكن غالبا ما يظهرون في سوق العمل عندما تتوافر الفرص بكثافة. وتتجاهلهم الاحصاءات إذ لا يطلبون العمل في ظروف البطالة المستفحلة، وغالبا ما يختارون الهجرة قبل الحصول على اول عمل في لبنان. وبالتالي، ان معالجة البطالة تؤدي أيضا الى تصويب حجم القوى العاملة في البلاد.

في الثلاثين عاماً «الذهبية» التي طغى عليها «التفكير الكينزي»، اعتبرت البطالة أهم داء يشكو منه الإقتصاد ويجب معالجته بالسياسات النقدية والمالية؛ وبالفعل، استمر هذا الاتجاه في الدول الصناعية حتى السبعينات حيث طغى الخوف من التضخم الذي يمكن أن يحدثه في بعض الظروف التشغيل الشامل على الفكر الإقتصادي؛ واعتنقت «مدرسة شيكاغو» مع اقتصاديين لامعين حاز عدد منهم على جائزة «نوبل» للاقتصاد، وفي طليعتهم «ميلتون فريدمان» و«روبرت لوكاس» و«روبرت بارو» وغيرهم، نظرية «النسبة الطبيعية للبطالة». ويبدو بحكم تلك النظرية أن كل محاولة للحد من البطالة بالسياسة النقدية (زيادة الكتلة النقدية عن طريق توسيع قاعدة التسليف)، او المالية (زيادة الانفاق العام الإستثماري عن طريق العجز والاستدانة). وسيطرت تلك النظرية في كافة الدول الصناعية حتى اندلاع الأزمة العالمية عام 2007. عندئذ بدا واضحا ان المتابعة بها، في هكذا ظرف، سوف يودي بالإقتصاد العالمي الى هلاك اعمق من الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم في الثلاثينات ولم تنته فعلا الا قرابة الحرب العالمية الثانية.

لقد اكدنا في ما سبق ان قناعاتنا الإقتصادية تمر بعلوم الانسان والمجتمع، وبالتالي تخضع الآليات الإقتصادية الى تطور الوضع العام في المحيط الوطني والدولي. وهذا ما حصل عندما اقتنع العالم بضرورة مساندة النشاطات المهددة على حساب الدولة، وانفقت الدول الصناعية اموالا طائلة، جزء كبير منها مرشح للهلاك، في دعم المؤسسات المالية والعقارية المهددة بالانهيار. وبدت العودة الى «الكينزية» ظرفية عند معالجة قضية اليونان، ولكن فشل تطبيق العقيدة المحافظة السائدة قبل الأزمة.

لذلك، نتحفظ عن الدخول بأي منحى نظري، ونسعى فقط الى تحديد هدف للخروج من البطالة المستفحلة في البلاد. لقد اصدر مجلس الشيوخ الاميركي عام 1978 قانونا[8] يفرض على الإدارة الاميركية المحافظة على البطالة بحدود 4% . وكان قد قدم الإقتصادي الاميركي Lester Thurow إقتراحا عام 1968 بخفض البطالة الى 3% في الولايات المتحدة «لاستخراج الاقليات المهمشة من الحلقة المفرغة للفقر». لذلك، نقترح ضبط البطالة بشكل أفضل يتناول من الآن وصاعدا كافة الراغبين بالعمل، بما فيهم الشباب الذي يهاجر بحثا عن وظيفة، وأن نضع هدفاً مرحليا لا يتخطى 8% وهو رقم عرفه سابقا الإقتصاد اللبناني.

(8) Humphrey Hawkins Bill.

القوى العاملة

من اصل 4,160,000 (عدد سكان لبنان) تبلغ فئة من هم في سن العمل 2,720,000 – تشكل نمو القوى العاملة ما دون 45% من هذا الرقم، أي ما يعادل 1,220,000 من بينهم من يعمل فعلا اقل من 1,000,000 شخص 235,000 من بينهم على عاتق الدولة.

يستهدف الإتحاد الاوروبي منذ مطلع هذا القرن بلوغ نسبة 70% من القوى العاملة من أصل السكان في سن العمل – أي من تتراوح أعمارهم بين سن 15 سنة وسن 64 سنة – وقد عرقلت الأزمة العالمية بلوغ هذا الهدف، ولا يزال متوسط عدد القوى العاملة في الإتحاد يدور حول 65% من السكان في سن العمل. وبالتالي علينا بلوغ هذا الرقم اذا أردنا ان يلتحق لبنان بعربة التقدم. ويصبح ذلك ممكنا عندما تتراجع البطالة الى حدودها الدنيا.

عندئذ تصبح القوى العاملة في لبنان (65% من 2,720,000) حوالى 1,768,000 شخص؛ ويصبح العدد المتاح للانتاج (1,768,000 - 235,000) حوالى 1,440,000، بمعدل بطالة 5% بدلا من 765,000 كما هو الحال الآن.

خيارات السياسة الإقتصادية

يختلف عالمنا عن ما كان عليه قبل عقدين او ثلاثة. ترتقي المحاور السياسية الى حجم القارات، في الوقت الذي تطالب فيه المناطق داخل البلاد بادارتها الذاتية وحتى الاستقلال. الإتحاد الاوروبي يسعى الى شد الروابط مع محيطه الطبيعي، وخلق لهذه الغأية «الإتحاد من اجل المتوسط» واندمج به منعا لأي التباس. بالمقابل تطالب «كاتالونيا» بالاستقلال عن اسبانيا؛ والأمثلة المشابهة عديدة في الماضي والحاضر وسوف تتضاعف في المستقبل. دول تسعى الى الإتحاد لتثبت موقعها في الصراع الإقتصادي العالمي؛ ومناطق تتوق الى الاستقلال لادارة مصيرها على طريقتها. من المهم معرفة القوات الجاذبة في العالم لاستكشاف المصير.

العلاقات الإقتصادية بين لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي

يشكل التبادل التجاري بين لبنان والمملكة العربية السعودية 6.71% من إجمالي التبادل التجاري لعام 2014 ويحتل المرتبة الاولى، ويشكل التبادل مع دولة الامارات العربية المتحدة

5.74% ويأتي بعد الصين 6.25% وقبل أيطاليا 4.63% – ويبلغ إجمالي التبادل مع مجموعة مجلس التعاون الخليجي 14.27%[9].

وبلغت تغطية الصادرات للمستوردات من تلك الدول 84% فقط للتبادل التجاري، دون اعتبار الخدمات التي تبلغ حجمها الاكبر في دول الخليج. كما ارتفعت الصادرات للسبع سنوات الأخيرة 42% وارتفعت المستوردات 35% .

الجدول 3

	الصادرات الى دول مجلس التعاون الخليجي			المستوردات من دول مجلس التعاون الخليجي		
السنة	القيمة (الف$)	الوزن (طن)	النسب (%)	القيمة (الف $)	الوزن (طن)	النسب (%)
2007	648,333	440,971	%24	815,904	893,753	%6
2008	777,699	485,848	%22	1,177,258	925,056	%7
2009	767,241	414,807	%22	898,056	1,017,746	%6
2010	848,713	421,673	%20	1,174,312	1,121,697	%6
2011	816,249	429,692	%19	1,485,519	980,078	%8
2012	891,193	449,057	%20	1,517,835	1,120,803	%7
2013	884,105	444,617	%22	1,339,574	932,615	%6
2014	920,648	508,014	%28	1,102,492	664,881	%5

مركز الدراسات الإقتصادية لدى غرفة التجارة بيروت وجبل لبنان.

بلغت الإستثمارات اللبنانية في دول مجلس التعاون الخليجي ما بين 1985-2009 نحو 4,7 مليار دولار أميركي أي 57.4 بالمئة من إجمالي الإستثمارات اللبنانية في الدول العربية. الحصة الاكبر من هذه الإستثمارات كانت في السعودية وقيمتها 2,4 مليار دولار ، ثم الامارات مع 1,5 مليار دولار، والكويت 683,6 مليون دولار، وقدرت استثمارات دول مجلس التعاون

(9) مجلة **Econews**، العدد 43، 5 نيسان 2015.

الخليجي في لبنان بنحو11,4 مليار دولار نسبتها 92.7 بالمئة من الإستثمارات العربية في لبنان. الحصة الاكبر مصدرها السعودية وقيمتها 4,8 مليار دولار، والامارات بقيمة 2,9 مليار دولار، والكويت بقيمة 2,8 مليار دولار[10].

قدرت قيمة التحويلات المالية للمغتربين اللبنانيين بأكثر من 8 مليارات دولار عام 2014، نصفها من السعودية، أي نحو 4 مليارات دولار، و2,5 مليار من باقي دول الخليج العربي، و1,5 مليار دولار من باقي دول العالم.

دور لبنان في الإتحاد من اجل المتوسط

انشئ الإتحاد من اجل المتوسط عام 2003 وكان موضوع نقاش بين جهتين الاولى ترى فيه مشروعا للمتوسط على غرار الإتحاد الاوروبي، والثانية ترى فيه حاجة اقتصادية، ولكن لا توافق على خلق رديف للاتحاد، خاصة انه يوجد اربع دول على المتوسط، أيطاليا وفرنسا واسبانيا واليونان فضلا عن البرتغال، الذي يعتبر بحكم الموجود على المتوسط، ودول بحر البلطيك. وكان الجميع مقتنعا ان «اليوروميد» التي تضم دول اوروبا والبحر المتوسط هي ضرورة لمواجهة المنافسة مع المجموعات الإقتصادية العملاقة التي تتقاسم العالم؛ لا سيما الولايات المتحدة والصين واتحاد دول جنوب اميركا (Mercosur) ومجموعة الدول الآسيوية (Asean)، وتم الاتفاق على خلق «الإتحاد من اجل المتوسط»، وضم 43 دولة وسمي «اتحاد المشاريع»، اشارة الى دوره الإقتصادي والحاجة الى رفع مستوى دول المتوسط كي تتمكن المنطقة من لعب دورها من اجل تكافؤ فرص التداول العالمي.

يساعد موقع لبنان المميز بين الخليج والإتحاد من اجل المتوسط، وانخراطه باقتصاد المجموعتين، من لعب دور هام في التمويل والإستثمار ونقل التكنولوجيا والخبرات بين المجموعتين. وهذا ليس محركاً اساسياً فقط لاقتصاد لبنان فحسب، بل مفيداً للفريقين، ويعتبر من عناصر إنتاجية البلد الطبيعية.

التعاون مع دول جنوب المتوسط

يشكل العجز التجاري عبئا اقتصاديا كبيراً على لبنان من حيث البطالة التي يحدثها، وتتحمله البلاد بفضل التدفقات المالية التي تسد العجز، الا أنها لا تعوض على الوطن خسارته

(10) مركز الدراسات الإقتصادية لدى غرفة التجارة في بيروت وجبل لبنان.

في الطاقة الإنتاجية والإنماء الشامل.

يزداد العجز بالنسبة للبنان الذي يستورد سلعاً استهلاكية تتضمن قيماً مضافة عالية، ويصدر محاصيل زراعية و مواد خام، وهذا ما تفرضه طبيعة التجارة الخارجية مع الدول الصناعية التي تستأثر بتسعين بالمئة من تجارة بلاد الجنوب ومن بينهم لبنان.

ورغم الاتفاقات التي أبرمتها الجامعة العربية، لا سيما اتفاق المنطقة الحرة العربية الكبرى واتفاق اغادير، وارشادات البنك الدولي، لم يتغير المسار. وبالطبع بمعزل عن تعادل الميزان التجاري للسلع والخدمات ليس من مكان للإستقرار الإقتصادي المبني على خلق فرص عمل كافية.

اما اذا وجدت دول الجنوب وسيلة لتنمية العلاقات الإقتصادية البينية، فيؤمن ذلك مصلحة الجميع. وحتى يتم ذلك دون التعرض الى اقتصاد السوق، ينبغي الإستثمار بالصناعات المتطورة والعلامات الفارقة التي تطلبها الأسواق. وهذا يفترض اولا اعتماد سياسة فاعله لتشجيع الإستثمار[11]. نشير اليها للربط بينها وبين وسائل تحسين الإنتاجية.

تنظيم الداخل واللامركزية الإدارية

تصدر مجموعة البنك الدولي سنويا ملفا عن سهولة و/ او صعوبة الاعمال في كل من 189 دولة – وفي نهأية عام 2014 صدرت الأرقام المتوقعة لعام 2015 في *Doing Business in Lebanon* بينت لبنان في المرتبة 104 من اصل 189 دولة، وقد تأخر درجتين عن العام السابق.

وتبدو أهم العوائق في منح رخص البناء (المرتبة 164) وقانون الافلاس (المرتبة 136) ومباشرة الاعمال (المرتبة 119) والحصول على تمويل (المرتبة 116) وتنفيذ العقود (المرتبة 110) – وتتصف الإدارة اللبنانية بطغيان البيروقراطية، التي تبررها نظريا ضمانة العمليات، ولكن تشكل غالبا ستارا للرشوة.

(11) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الجدول رقم 4: ممارسة الاعمال في لبنان

Rank	2015	2014	التغير	المرتبة عام
Starting a Business	119	112	-7	مباشرة عمل
Construction Permits	164	159	-5	التعامل مع رخص البناء
Getting Electricity	57	53	-4	الحصول على التيار الكهربائي
Registering Property	106	104	-2	تسجيل ملك
Getting Credit	116	111	-5	الحصول على تمويل
Protecting Minority Investors	106	102	-4	حمأية صغار المستثمرين
Paying Taxes	40	35	-5	دفع الضرائب
Trading Across Borders	97	96	-1	التجارة الخارجية
Enforcing Contracts	110	110	0	تنفيذ العقود
Resolving Insolvency	136	133	-3	تسوية حالات الاعسار

المرجع: مجموعة البنك الدولي *Doing Business in Lebanon*.

يجدر القياس بين تكلفة الوقت الضائع من جراء ممارسة تلك البيروقراطية والخطر لو قررنا الحد من الخطوات الإدارية غير المفيدة لاجراء المعاملة. لم تهمل الإدارة نداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – الا انها لم تعيد تنظيم اجراءات المعاملات في دوائرها بطريقة حديثة، كما لم تخلق جهازا مركزيا يساعد على اعتماد الوسائل التقنية المتطورة ويسعى الى تسهيل وتفعيل المعاملات بشكل منسق عصري. وذلك يتطلب متابعة مستمرة واجراءات دورية منسقة لتسهيل المعاملات التي تفرضها الاعمال في لبنان.

تفسر مرتبة لبنان في ممارسة الاعمال ابتعاد الإستثمارات الخارجية عن قطاعات الإنتاج، في الوقت الذي يستقطب فيه لبنان استثمارات وفيرة في القطاعين المالي والعقاري.

اللا مركزية الإدارية

تهمنا اللامركزية في اطار هذا البحث بالنسبة التي تساهم فيها بتحسين الانتاجية في العمل الاداري و/ او الإنتاج المرتبط به والذي يقوم به القطاع الخاص. يمارس النظام اللبناني اللامركزية الإدارية على مستوى البلدية، حيث يتم انتخاب المجلس البلدي من السكان المحليين، واعطى القانون صلاحيات واسعة للمسؤولين المحليين (المادة 50 من المرسوم الاشتراعي 118) لا سيما بانشاء وادارة المدارس الرسمية ودور الحضانة والمدارس المهنية،

والمساكن الشعبية والحمامات والمسابح، والمستشفيات العمومية والمصحات والمستوصفات، والمتاحف والمكتبات العامة ودور التمثيل والسينما والاندية والملاعب، ووسائل النقل المحلية والأسواق العامة، أي معظم المرافق التي تتعلق بعملية التنمية. ولكن لن يعطي القانون البلدية الاموال اللازمة لتحقيق هذه المشاريع، كما لم يعطها سلطة في مجالات ادارية ترغب السلطة المركزية الاحتفاظ بها. وقد عوضت الإدارة المركزية عن هذا النقص باعتماد «اللاحصرية» بانشاء ادارات تابعة لها في المناطق تعنى بشؤون المواطنين.

وقد صححت لجنة اعداد مشروع قانون اللامركزية الإدارية التي رأسها معالي الاستاذ زياد بارود تلك الشوائب وقدمت تقريرها عام 2013. يقضي المشروع بتحرير السلطات المحلية المنتخبة من الإدارة المركزية، ويمنحها سلطات واسعة وفعلية عبر الاستقلالين الاداري والمالي، ويخضعها فقط الى الرقابة اللاحقة؛ ويؤكد على عدم المس بصلاحيات واموال البلديات، ويعتبر القضاء مساحة «لا مركزية» ويستحدث المشروع صندوقا «لا مركزيا»، يحل محل الصندوق البلدي المستقل، يديره مجلس منتخب ويعمل ضمن اصول محددة تراعي حاجات البلديات وفقا لمعأيير الإنماء المتوازن؛ ويدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النمو الشامل، فضلا عن عدد من الاصلاحات الإدارية التي تستهدف دعم المبادرة الخلاقة في المناطق.

سوف يؤدي اعتماد مشروع قانون اللامركزية الإدارية الى تحسين إنتاجية الادارات المحلية ومؤسسات الإنتاج التي تتفاعل معها من جراء الواقع المستجد والذي يتصف بالعوامل التالية:

– خلق مناخ من المنافسة بين البلديات يجعلها تسعى دائما الى الأفضل لمواجهة الرأي العام الذي يبني حكمه على المقارنة بين الانجازات التي تتحقق هنا وهناك – ورغم الامكانات المحدودة لقد برزت بعض البلديات، وخاصة بعض تجمعات بلديات، بعملها الانمائي – ومن المرتقب ان يعمم توافر الامكانات النجاحات على صعيد البلديات والأقضية؛

– يضطر نواة المجلس البلدي الترشيح على أساس برامج انمائية بدلا من زعامات محلية، وهذا يفسح المجال امام الشباب الطالع ومن هو قادر على القيام بالمسؤوليات ومستعد على التضحية في سبيل الشأن العام؛

– تحد مراقبة الرأي العام والمقارنة بين الادارات المحلية الجمود الاداري وتوسع البيروقراطية وانتشار الفساد والزبائنية؛

– وهذا يتيح فرص المبادرة والخلق والابداع التي تشكل قاطرة الإنتاجية سواء في القطاع الخاص او في القطاع العام.

دولة الرعاية واقتصاد السوق

نشأت دولة الرعاية في نهاية القرن التاسع عشر مع شعور بعض البلدان المتقدمة بضرورة انتهاج سياسة إجتماعية تؤمن لرعاياها الحماية من المخاطر التي يتعرض لها الضعفاء لا سيما عندما يفقد المرء عمله او يصبح في سن التقاعد. وبرز بالفعل اول اجراء منظم بضمان المرض في المملكة المتحدة، اثر تقرير لورد بفريدج عام 1942، حيث أخذت الدولة على عاتقها الخدمات الصحية لكافة السكان، ولكن بالحد الادنى من الرفاهية، ومولته من موازنة الدولة. وتلتها فرنسا بانشاء نظام مزدوج عام 1945 مبني جزئيا على مساعدة الدولة، وجزئيا على نظام التأمين الذي تموله اشتراكات المستفيدين والمؤسسات التي يعملون فيها.

نمت دولة الرعاية خلال فترة الازدهار التي تلت الحرب العالمية الثانية، ولكن الدول بدأت تواجه صعوبات في تنفيذ سياستها الإجتماعية ابتداء من السبعينات، تلاها عجز متنام، نُسب ذلك الى تراجع النمو وارتفاع نسبة الفقر والاستبعاد وخاصة عدد المتقاعدين بالنسبة الى القوى العاملة بحكم التطور الديمغرافي الحاصل من جراء تقدم الطب وانتشار العنأية الصحية.

سيطر اقتصاد السوق انطلاقا من تلك الحقبة، وفرض تراجعاً في حجم الدولة : اولا لأن الضرائب المرتفعة التي تحتاجها دولة الرعاية تعيق النشاط الإقتصادي، وثانيا لأن تدخل الدولة بالإقتصاد يستبعد القطاع الخاص ويؤدي الى احتكارات غير منتجة للاستمرار. يختلف اقتصاد السوق عن النظام الراسمالي، وان انتشر في ظل هذا النظام، حيث يتحدد فيه الإستثمار والإنتاج والإستهلاك وفقا للعرض والطلب، بمعزل عن ملكية وسائل الإنتاج. وحقق اقتصاد السوق إنتاجية عالية ومستمرة في الغرب ساهمت بانهيار النظام الشيوعي المبني على التخطيط ومركزية القرار.

لم يجعل اقتصاد السوق الدول تتخلى عن المسؤوليات الإجتماعية التي مارستها نصف قرن ولكن لم تعد تطورها، وتراجع بعضها، كالضمان الصحي حتى في الدول المتقدمة، وتمنعت الدول الصاعدة من القيام بالتزامات إجتماعية ضرورية، كضمان الشيخوخة وتأمين البطالة، كما هو الواقع حتى الآن في لبنان.

وارتفع، مع الأسف، التفاوت الإقتصادي والاجتماعي بين الدول الصناعية والدول النامية منذ زوال الخطر الشيوعي، كما ارتفعت نسبة الفقر والتهميش في معظم المجتمعات. وبلغ عدد السكان تحت خط الفقر نسبة 30% في عدد كبير من الدول الصاعدة وحتى من الدول الصناعية، والوضع اسوأ في الدول النامية، الأمر الذي ساهم بتدهور الإستقرار والامن في مناطق عديدة من العالم.

لا يرى جوزيف ستيغليتز بديلا عن اقتصاد السوق، ولكن يرى انه غير قادر على تأدية دوره بسبب تفاوت المعلومات التي تتداولها الأسواق، وبالتالي تتميز الدولة بدور رائد في تنظيم الأسواق وتصويب المسار حتى يحقق اقتصاد السوق أبعاده.

تنظيم المرافق العامة

تخلص دراسة السياسة الصحية في الفصل 15 من هذا الكتاب الى ضرورة تحويل الوزارة الى هيئة ناظمة وتحويل االنشاط الاداري و/او التجاري الذي تمارسه في استيراد وتوزيع الدواء وادخال ومتابعة المرضى على حساب الوزارة الى المستشفيات، وسائر الاعمال الروتينية، الى ادارات قائمة، كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، او مستحدثة لهذا الغرض. وهذا ينطبق على نظرة ستيغليتز، والتي تبناها معظم الإقتصاديين، وهي ان الحرية الإقتصادية، مصدر الإنتاجية، ليست موجودة تلقائيا في اقتصاد السوق ولا تتحقق ما لم تفرضها هيئة ناظمة تتمتع بالمعرفة والصلاحية.

اعترافا بضرورة تنظيم الأسواق ومراقبتها، اوجد المشترع هيئة ناظمة في مجال الاتصالات وهيئة ناظمة في مجال النفط والغاز ، ونتساءل ماذا كانت فعالية كل منهما؟ تتمتع الهيئة الناظمة بصلاحيات ولكن تتحمل الوزارة مسؤولية القطاع تجاه الحكومة، وهكذا يصعب تخطي المصالح المتناقضة والخلافات الكامنة لصالح الدولة. لذلك رأينا ان تضطلع الوزارة بدور الهيئة الناظمة، وتمارس التخطيط والاجازة بالإستثمار والرقابة وتحديد الشروط التطبيقية، وتترك الشؤون الروتينية التي تستغرق 90 بالمئة من الوقت الى ادارات خاصة، لا سيما ادارات محلية بعد تطبيق اللامركزية الموسعة.

التوجه الحديث للانتاج

من طبيعة الأسواق ان تزول جدوى بعض الانشطة وتخلق جدوى لسواها؛ ويشكل ذلك اساس الربحية للمؤسسة التجارية، كما يشكل قاعدة تطور إجمالي الناتج المحلي. يخضع هذا

التحول الى عبقرية اقتصاد السوق. كلما تمكنت البلاد من انتاج سلع وخدمات متطورة، كلما ازداد الدخل الفردي وارتفع مستوى المعيشة فيها. وهذا منوط بالتطور التقني والقدرة على الخلق والابداع وبناء سلسلة الجودة في المجالات الإنتاجية كافة. وتضطلع الدولة بدور هام كمحفز للنشاطات المجدية، ومراقب للحد من الاحتكارات كما للمنافسة غير المشروعة، ومنظم للعلاقات الدولية والاتفاقات التجارية.

وحصل في السنوات الأخيرة تطور هام في الإقتصاد اللبناني:

– ارتفعت حصة الخدمات في النشاط الإقتصادي، رغم نسبتها العالية اساسا، وأدى ذلك الى ازمة خانقة بمجرد مقاطعة السياح منذ عام 2012، الأمر الذي يوحي ان لبنان هو بحاجة الى نشاطات اقتصادية منوعة واقل تأثرا بالأوضاع السياسية والأمنية.

– بات الإستثمار في القطاع الإنتاجي منعدماً، رغم ان لبنان يستقطب سنويا حوالى ثلاثة مليارات دولار اميركي استثمارات عقارية ؛ الأمر الذي يوحي ان إنتاجية البلد منخفضة (وليس إنتاجية الشباب الذين يجدون فرص عمل مميزة في الخارج)؛ الأمر الذي يفترض العمل على مناخ الإستثمار.

– تطورت الأسواق نحو «النوعية» من جراء تمركز الدخل في الطبقات الميسورة، أدى ذلك الى انتشار الفرانشأيز بشكل غير معهود لاهم الماركات الاجنبية، وكان محفزا لخلق علامات فارقة لبنانية مميزة ونشرها في البلاد العربية وحتى في اوروبا.

4. الخيارات الإقتصادية والإجتماعية

«تتحقق افضل النتائج للمجتمع اذا ما اتيح لكل امرئ العناية بمصالحه الخاصة » (آدم سميث) وهكذا يحقق اقتصاد السوق اعلى ناتج محلي، شرط مجابهة كل ما يحد حرية المتعاملين. وتعود العوامل الإقتصادية التي تحسن الإنتاجية الى ما يلي:

– مناخ الإستثمار، حيث توجد في الطليعة ظروف لا يستطيع ان يتحكم بها احد سوى الدولة؛ فان لم تعط الدولة للمنتجين فرصاً مشابهة للمنافسين، عبثا يسعى الفرد إلى التعويض عنها. على سبيل المثال: قانون الإستثمار والاتفاقات التجارية والحماية، الجمركية وسعر الطاقة ،وقانون العمل وسهولة التمويل، وفوائد التسليف والضرائب غير المباشرة، والأعباء الإجتماعية وغيرها من القيود التي يخضع لها الإنتاج .

– هذا لا يعني انه بوسع الدولة معالجة كل تلك الامور، الا انه باستطاعتها دائما السيطرة على عدد من الاكلاف التي تتناسب مع كلفة الطاقة البشرية حتى يتمكن البلد من توازن المستوردات والصادرات من السلع والخدمات.

– الحد من الممارسات الاحتكارية والمنافسة غير المشروعة؛ ومن أجل ذلك الرجوع عن الوكالات الحصرية ومنع الاتفاقات بالاسعار و/ او كميات الإنتاج؛ كذلك اتخاذ المبادرات الآيلة الى الحد من المؤسسات المكتومة ومنحها الحوافز اللازمة لتطبيق القوانين.

– المحافظة على مستوى التعليم بكل مراحله والتحصيل الجامعي والتدريب المهني، وتحفيز ربط الجامعات والمدارس المهنية بالمؤسسات الإقتصادية.

الإنتاجية الشاملة لوسائل الإنتاج

تشكل الإنتاجية الشاملة لوسائل الإنتاج (Total Factor Productivity)، التي حددها الإقتصادي المعاصر Robert Solow، الاختصاصي بالنمو الإقتصادي، أعلى نسبة من الإنتاجية التي يمكن ان يحققها اقتصاد ما انطلاقا من الطاقات الإنتاجية التي يتمتع بها. وينتج ذلك عبر التفاعل الأكثر كفاءة بين مختلف عوامل الإنتاج بمعنى Pareto: أي عندما لا يعود بالامكان زيادة رضا احد دون انتقاص رضا الآخر وذلك باجراء أي تعديل في تخصيص الموارد.

وبمعنى آخر، تتحقق الإنتاجية الفضلى، كل شيء على حاله، عندما تتيقن سياسة الدولة أي من الموارد بات الإقتصاد أكثر حاجة اليها، ونرى في التحليل ما يلي:

– اولا : تترك البطالة حكما خارج نطاق حركة الإنتاج جزءاً من الطاقة الإنتاجية المتوافرة في البلاد؛

– ثانيا: تبرز نسبة القوى العاملة، من السكان في سن العمل، فعالية مشاركة الموارد البشرية، لا سيما النساء والشباب الذين يعرفون نسبة منخفضة من المشاركة بالقوى العاملة الفعلية؛

– ثالثا: نتساءل اذا ما كان ضعف العمالة ناتجاً عن نقص بالإستثمارات، وبالتالي بفرص العمل، او عن انكماش بالإقتصاد جعل عدداً من المؤسسات عاجزة عن متابعة حركة الإنتاج؛

– رابعا: اذا ما كان النظام الإقتصادي القائم يشجع بما فيه الكفاية على البحث والتطوير من أجل تحقيق الخلق والابداع الذين يشكلان، من جهة، قاعدة الإنتاجية، ومن جهة اخرى،

جدوى النشاطات القائمة؛

– خامسا: يشير غياب الإستثمار المباشر الخارجي في قطاع الإنتاج الى رداءة مناخ الإستثمار في لبنان، فضلا عن استنتاجات Doing Business in Lebanon والمرتبة 104 من بين 189 دولة التي يحتلها.

على سبيل المثال، نطرح بعض التساؤلات حول السياسة الإقتصادية من ناحية انعكاسها على الإنتاجية:

– مع قناعتنا الراسخة بسياسة الانفتاح، هل كان توقيع اتفاق الشراكة مفيدا قبل تصويب إنتاجية النشاطات الإقتصادية التي انهارت من جراء الانفتاح دون تهيئة كافية، وتتحمل وزارة الإقتصاد مسؤولية كبيرة في هذا الشأن؛

– ما هي كلفة تعثر الصناعات الكثيفة الاستعمال للطاقة، علما انها تشكل النشاطات الأكثر تطورا؛

– ما هي كلفة قطاع الطاقة الكهربائية، اضافة الى التضحية التي تكبدتها الدولة من جراء العجز المستمر لشركة كهرباء لبنان، اذا اخذنا بالاعتبار الهدر الناتج عن توليد الكهرباء في المنازل والاحياء؛

– ما هي وطأة مزاحمة الدولة واستبعاد قطاع الإنتاج من جراء الفوائد الحقيقية المرتفعة الناتجة عن تعاظم الدين العام – يحاول مصرف لبنان التعويض عن تلك السياسة بمنح تسليف بفوائد ميسرة في شتى المجالات – الا ان ذلك لا يستطيع تحريك الإقتصاد، وان خفف من وطأة الضرر؛

الإستثمار في قطاع الإنتاج

تنحصر من الناحية الإقتصادية فوائد الاموال الوافدة الى لبنان، لأية جهة اتت ومن أية جهة كانت، باستعدادها للاستثمار بقطاع الإنتاج. ويشير هذا الإستثمار، اذا حصل، عن تصويب الإنتاجية المتردية في هذا القطاع، واستعادة الطاقة التنافسية للاقتصاد ؛ ويخلق هذا الإستثمار فرص عمل، لبنان أكثر ما هو بحاجة اليها، تستوعب البطالة المقدرة حاليا بـ 20 بالمئة، وتفسح المجال امام زيادة القوى العاملة التي تشكل الآن ما دون 45 بالمئة من السكان الذين هم في سن العمل (تتراوح إعمارهم من 15 الى 64 سنة)، ويصلح ان تصبح نسبتهم 65 بالمئة من هذا المجموع.

وتنمي الاموال الوافدة للانفاق الإستهلاكي لدى العائلات فقط الإستيراد، مع اعترافنا بالحاجة اليها نظرا الى هجرة الشباب الكثيفة؛ كما تنمي الإستثمارات العقارية التضخم.

ويبدو من هذا التحليل ان تصويب قطاع الإنتاج يشكل الاولوية بالنسبة للاقتصاد اللبناني وهذا يفترض نظرة جديدة شاملة، تتخطى الاعتبارات التي حالت دون تطور الإقتصاد اللبناني حتى الآن:

– ينبغي تطوير مناخ الإستثمار ، وقد توسعنا في هذا الموضوع في الفصل الرابع، حتى بلوغ مرتبة مقبولة في تقرير Doing Business in Lebanon، لجهة ان تشكل العلاقة مع الخارج في الدول الصغيرة، ومنها لبنان، حاجة حيوية أكثر بكثير من الدول الكبرى. وقد رأينا ان الإقتصاد اللبناني مندمج الى حد بعيد باقتصاد الخليج، وينعكس عليه مناخ الإستثمار بشكل هائل سلبا او أيجابا؛

– كما يصح العمل على تأمين أكثر توازنا بين القطاعات. يشكل القطاع السياحي دون شك النشاط الأكثر جدوى في الإقتصاد اللبناني نظرا لانفتاح هذا الإقتصاد وارتباطه بالمحيط العربي؛ ولكنه يتأثر كثيرا باوضاع أمنية ليس لدينا سيطرة عليها وتنعكس هشاشة الوضع اولا على السياحة؛ من هنا تبدو الحاجة الى تنمية قطاعات اقل جدوى ولكن تتميز بمناعة تجاه الظروف الأمنية القلقة؛

– ويجب ان يتفاعل التوازن القطاعي مع توازن الميزان التجاري، بمفهوم ميزان السلع والخدمات، خاصة من أجل تعزيز فرص العمل في البلاد، وقد رأينا ان البطالة ونسبة القوى العاملة تشكلان عائقا كبيرا للإنتاجية التي تتوافق مع طاقة البلاد؛

– يحظى لبنان بجالية كبيرة في الخارج، تتمتع بامكانات عالية جدا، ترغب في توطيد العلاقات مع الوطن الأم، وتكون اول المساهمين بالإستثمار الإنتاجي والعلاقات الإقتصادية المتكافئة اذا ما قام لبنان بواجباته تجاهها: الاعتراف لاولادها واحفادها بالجنسية اللبنانية، واعطائها حق الانتخاب في الخارج.

يشكل تصويب الإستثمار في قطاع الإنتاج المدخل الاساسي لتحسين الإنتاجية في لبنان، وبالتالي لا مجال للتساؤل اذا ما كان ذلك ممكنا ام لا، فمهما كانت كلفته يبقى الضمانة الوحيدة لإستقرار لبنان على المدى الطويل.

القدرة على التطبيق

ماذا يعيق تحسين الإنتاجية في لبنان؟

امور عديدة: اولها البيروقراطية، وثانيها الزبائنية، وثالثها الفساد، ويليها اللامبالاة، وضعف الإيمان بالتغيير. بالمقابل، توجد نواة تسعى الى فرض الحوكمة والشفافية وتؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان وترى ان الاستمرار في النهج الحالي يؤدي الى الهلاك. يتقدم المجتمع ويحدث التطور، بشكل قفزات، تحصل بعد ان يمل الناس من الانتظار مدى سنوات طويلة ويحدث التغيير. لذلك لا مجال لليأس، ويبقى على المؤمنين بهذا الوطن العمل على ارساء الحكم الرشيد علهم يصبحون الأكثرية.

1. ليس من السهل التخلي عن البيروقراطية التي يدافع عنها البعض بحجة انها ضمانة العمليات الإدارية؛ الا انها تخفي كثيرا من الفساد بحكم تعقيد المعاملات التي لا تحل الا بالرشوة. لقد تخلت المجتمعات المتقدمة عن البيروقراطية وتتبع اليوم نظما ادارية مرنة وحديثة ناجمة عن تطور الإدارة العامة نحو الـ Public management – وقد استعانت الإدارة اللبنانية في الماضي بخبراء كنديين اصحاب شهرة عالمية في هذا التخصص، الا ان اقتراحاتهم لم تر طريقا في حينه الى التطبيق؛

2. تأخذ الزبائنية طابعا، تارة حزبيا وطورا طائفيا، وأكثر ما تسعى اليه هو ضمانة اصوات الناخبين، ويعتقد البعض، لربما عن حق، انهم لا يستطيعون أيجاد فرص عمل الا عن طريق الزعيم الذي ينتمون اليه، وتصرف البعض يبرر ممارسة الآخرين، لذلك ليس من المنطق التصدي لهذا الداء قبل أيجاد الحلول، واعتقد ان الحل الوحيد هو باعتماد سياسات عامة توفر فرص عمل بحجم الطلب؛

3. تنبثق عن الزبائنية «الصيغة اللبنانية»، أي المساواة بين الطوائف في الإدارة وخاصة عند التوظيف – ويعتبر البعض ان ذلك لا يعيق الإدارة حيث يمكن اختيار الافضل من كل طائفة – وهذا خطأ جسيم يعرف بـ «النظرية المستحيلة»[12] والتجربة اكبر برهان؛

4. لا ينفرد لبنان في انتشار ظاهرة الفساد والرشوة، ولكن المطلوب هو العمل على انتشار الوعي بالمقابل على نتائجها السيئة على النمو الإقتصادي والتطور الاجتماعي والحؤول دون

(12) Kenneth Arrow: *The Impossibility Theorem*.

اعتبارها داء طبيعيا على المجتمع ان يتحمله. يشكل نبذ الفساد الخطوة الاولى للقضاء عليه.

5. ان قيام الدولة بواجباتها الإجتماعية لا يحد من طاقاتها الإقتصادية، والعكس هو الصحيح، اذ ينمي نسبة القوى العاملة، ويحول دون هجرة الشباب لاسباب اقتصادية، ويحقق «الإنتاجية الشاملة لعوامل الإنتاج» التي نسعى اليها.